

## الدفع الاول الدفع بانتفاء محل الجريمة

لان المجنى عليه لم تبدا ولادته

الانسان الحى هو محل جريمة القتل ، وعلى ذلك فان جريمة القتل لا تقوم قانونا الا اذا وقع فعل القتل على انسان حى ، فالجسد الحى هو المحل المادى لجريمة القتل وهو بذلك أحد عناصر الركن المادى لتلك الجريمة ، كما أن الحق فى الحياة هو المحل القانونى لها<sup>(١)</sup>. وحماية الانسان الحى هى الهدف الاول من كل قانون العقوبات<sup>(٢)</sup>

والنصوص المجرمة للقتل لا تنصرف الى الجنين فى بطن أمه لانها لا تبدأ فى العمل الا من اللحظة التى ينتهى فيها اعتباره جنينا وهى لحظة ميلاده ، حيث من هذه الحظة فقط تبدأ تلك النصوص فى العمل لحماية ذلك الجسد الحى ، أما قبل تلك الحظة ( لحظة الميلاد ) فان الاعتداء على الجنين بالقتل يخضع لنصوص أخرى فى قانون العقوبات وهى الخاصة باسقاط الحوامل. وعلى ذلك فإن تحديد لحظة الميلاد هى الحد الفاصل بين الجنين والذى يعتبر قتله اسقاطا يخضع لنصوص القانون التى تجرم اسقاط الحوامل وبين الانسان الحى الذى يعتبر اعدامه قتلا يخضع لنصوص قانون العقوبات فى القتل ، ويختلف القتل عن اسقاط الحوامل فى ان العقوبة المقررة فى القانون للقتل أشد من تلك المقررة لاسقاط الحوامل ، كما ان القتل معاقبا عليه سواء وقع عمدا أو خطأ أما اسقاط الحوامل فغير معاقب عليه الا اذا وقع عمدا ، والشروع معاقب عليه فى القتل ولا عقاب عليه فى اسقاط الحوامل .

(١) د/ محمد زكى أبو عامر قانون العقوبات القسم الخاص ط ١٩٨٧ ص ٣٨٤ وما بعدها

د / جلال ثروت ( نظم القسم الخاص ج الاول - جرائم الاعتداء على الاشخاص ص ٤٠

(٢) د / رؤوف عبید ( جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال ط٦ ١٩٧٤ ص ٤٧

وإجماع الفقه فى مصر على أن لحظة الميلاد والى يعتبر فيها المولود انسانا حيا يمكن قتله. هى بىداية عملية الولادة وليس بتمامها ، وسواء كانت الولادة طبيعىة أو عن طريق عملية جراحية وسواء كان الجنين قد أكمل فى رحم الام تسعة أشهر أم كانت الولادة فى الشهر السابع فالعبرة هى بالحياة نفسها وليس القابلية للحياة ، ومهما تعسرت ولادته وأيا كان الوقت الذى تستغرقه عملية الولادة " مادام الجنين قد استقل بكيانه عن كيان أمه باكتمال نضجه واستعداده للخروج للحياة" (١) ، ويكون المبنى عليه انسانا ولو كان وليدا لم يتم وضعه نهائيا مادام قد بدأ فى الانفصال عن رحم الام (٢) ، كما يكون المبنى عليه انسانا " فى اللحظة التى يغدو فيها المولود صالحا لان يتلقى على نحو مباشر أثرا خارجيا أى أن يتأثر فى سلامة جسمه بالافعال التى ترتكب فى العالم الخارجى دون أن يكون تأثره بها نتيجة غير مباشرة لتأثر جسد الام بها" (٣) ، " واعتراف القانون الجنائى بحياة انسان تبدأ بالولادة وانما بالوقت الذى يتوقف فيه التنفس المشيمى للطفل ويصبح تنفسه من رئتيه ممكنا" (٤)

- 
- (١) د / محمد زكى أبو عامر المرجع السابق ص ٢٨٦ وما بعدها  
د / جلال ثروت المرجع السابق ص ٤٥ - د / احمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٤١٦ - د / محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص
- (٢) د / رمسيس بهنام - القسم الخاص فى قانون العقوبات ط ١٩٧٤ ص ٢٠٨
- (٣) د / محمود نجيب حسنى - دروس فى القسم الخاص ج ٢ - استئسل - ص ١١٦
- (٤) د / عمر السعيد رمضان ص ٢٢٦ - د / عبد المهيم بكر ص ١٦ هامش ٢

وعلى ذلك فإن الجنين قبل بداية عملية الولادة وتوقف التنفس المشيمي له وقبل الانفصال عن رحم الام لا يصلح محلاً لجريمة القتل ومن هنا يمكن الدفع في هذه الحالة بانتفاء محل الجريمة لان المجنى عليه لم تبدأ ولادته بعد ، ويعد هذا الدفع في هذه الحالة من الدفع الجوهرية لانه يترتب عليه هدم التهمة كلياً بالنسبة الى المتهم ، لان الانسان الحى هو المحل المادى لجريمة القتل العمد ولا تقوم للجريمة قائمة الا بوجوده ، وتلتزم محكمة الموضوع بتحقيقه أو الرد عليه رداً كافياً وسائغاً في حالة الحكم بالادانته والا كان حكمها مشوباً بالقصور في التسبب أو الاخلال بحقوق الدفاع أو كلاهما معا .